**الشروط العامة لقبول الدفع عن طريق محفظة "أموالي"**

تمت الموافقة على الشروط العامة لقبول الدفع عن طريق المحفظة الالكترونية "أموالي" البينة أدناه من طرف:

**{إدخال اسم الشخص الاعتباري أو الطبيعي المقيد في السجل وعنوانه**}، الممثل من طرف {إدخال معلومات الممثل القانوني لمورد السلع والخدمات} المشار إليه فيما يلي باسم "القابل"، من ناحية؛

**و**،

**شركة تحالف الإمارات للحلول التقنية** ذ.ذ.م {إدخال معلومات الشركة}، الممثلة من طرف {إدخال معلومات الممثل القانوني للشركة}، المشار إليها فيما بعد باسم «مقدم الخدمة"، من ناحية أخرى؛

يشار إليهم فيما بعد معا باسم "الأطراف":

**ديباجة**

تلتزم "أموالي" بالحرص على احترام المعايير العالمية عالية المستوى والسعي إلى تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين، وجودة الدعم الفني والتشغيل تحقيقا لإرضاء العملاء وإسعادهم وتحقيق الريادة في تقديم الخدمات.

1. **موضوع الشروط**
   1. تسعى هذه الشروط العامة إلى تنظيم الإطار العام لقبول الدفع عن طريق محفظة "أموالي" وتحديد التزامات الأطراف المترتبة على ذلك.
   2. يتم قبول هذه الشروط العامة من طرف القابل عن طريق النقر على الخانة المخصصة للتأكد من قراءتها وفهمها وقبولها في تطبيق المحفظة على الأجهزة المعدة لذلك بما فيها الهاتف المحمول والكومبيوتر ومحطة الدفع أو عن طريق الإنترنت وذلك باستخدام بيانات الأمان الشخصية التي يضعها مقدم خدمات الدفع تحت تصرف القابل.
   3. يتعهد كل طرف بأن قبول هذه الشروط والأحكام صادر من الشخص المفوض قانونيا وممثل الطرف المعني حسب الأصول.
   4. تقوم هذه الشروط العامة مقام العقد الإطاري لقبول الدفع عن طريق محفظة "أموالي" وتحديد التزامات الأطراف المترتبة على ذلك.
2. **معايير القبول والشروط اللازمة والمسبقة لفتح الحساب**
   1. يتمتع مقدم خدمات الدفع بالحق في انتقاء الموردين الراغبين في قبول الدفع عن طريق محفظة "أموالي" وذلك بإخضاعهم إلى مجموعة من الشروط والمعايير الموضوعية للتأكد من الحفاظ على جودة خدمات محفظة "أموالي" ويلتزم القابل بالمعايير المشترطة لإستخدام محفظة اموالي وذلك على النحو التالي:

* استيفاء الشروط القانونية والتنظيمية لممارسة الأنشطة المهنية بما في ذلك الأهلية والتراخيص الإدارية؛
* تزويد مقدم خدمات الدفع بالمعلومات والمستندات الضرورية للتعرف على العميل القابل وطبيعة نشاطه طبقا لمقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة:
  + نسخة من بطاقة التعريف أو جواز السفر للمهني أو الممثل القانوني للشركة؛
  + مستخرج من السجل التجاري؛
  + - نسخة من النظام الأساسي وأي قرارات بتعيين للممثلين القانونين بالنسبة للشركات؛
  1. يمكن لمقدم الخدمة أن يطلب، قبل التسجيل، وفي أي وقت خلال مدة تنفيذ هذه الشروط، أي مستندات إضافية تتعلق بالقابل وطبيعة نشاطه وممثليه القانونيين والمساهمين والمستفيدين الفعليين.
  2. يجوز لمقدم الخدمة رفض طلب فتح الحساب، وإخطار هذا الرفض إلى لمقدم طلب فتح الحساب دون أن يترتب على ذلك أي حق في التعويض.

1. **سرية بيانات الأمان الشخصية**
   1. يضع مقدم الخدمة تحت تصرف مقدم طلب فتح الحساب التقنيات الضرورية التي تمكنه من اختيار وتحديد بيانات الأمان الشخصية وخاصة بيانات التعريف وكلمة المرور الخاصة به، والتي تمكنه من الوصول إلى مساحته الشخصية على محفظة " أموالي".
   2. يتحمل القابل المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على سرية بيانات التعريف الخاصة به، بالإضافة إلى أي بيانات أمنية شخصية أخرى قد يتم تخصيصها من قبل مقدم الخدمة.
   3. يجب على صاحب الحساب اتخاذ جميع التدابير المعقولة للحفاظ على سرية وأمان بياناته الأمنية الشخصية. كما يتعهد بتوعية الأشخاص المرخص لهم بسرية وأمان بيانات الأمان الشخصية الخاصة بهم.
2. **تشغيل حساب الدفع**
   1. يقوم مزود الخدمة عند إجراء أي عملية دفع بتزويد الحساب بملخص لمعاملة الدفع، بما في ذلك المعلومات التالية: مرجع معاملة الدفع، مرجع يسمح بتحديد الدافع، ومبلغ المعاملة، تاريخ استحقاق الاعتماد.
   2. يمتلك القابل بيانا بمعاملات الدفع التي تم إجراؤها على حساب الدفع في مساحته الشخصية.
3. **الاعتراض على صفقة**
   1. يمكن للقابل الاعتراض على أي عملية لم يصرح بها من قبله أو تم تنفيذها بشكل غير صحيح وطلك عبر الاتصال بخدمة العملاء عبر الهاتف أو أي وسيلة أخرى يضعها مزود الخدمة تحت تصرفه في أقرب وقت ممكن بعد علمه بهذا الوضع في غضون أربعة (4) أسابيع على الأكثر بعد تسجيل المعاملة.
   2. في حالة فقد بيانات الأمان الشخصية أو سرقتها، فإن العمليات غير المصرح بها التي يتم إجراؤها قبل إشعار المعارضة تقع على عاتق القابل. يتحمل مزود الخدمة العمليات التي تتم بعد المعارضة إلا في حالة الاحتيال من قبل القابل.
4. **حظر الحساب ورفض الوصول إليه**
   1. يحتفظ مزود الخدمة بالحق في حظر حساب الدفع، لأسباب مبررة بشكل موضوعي تتعلق بأمان حساب الدفع، أو افتراض الاستخدام غير المصرح به، أو الاحتيالي.
5. **تعهدات القابل :**
   1. يتعهد القابل بالتحقق بأن يكون صاحب الحساب هو المستخدم الحقيقي لحسابه في منصة أموالي وألا يسمح لأي شخصٍ آخر بأن باستخدام الحساب الخاص به لاي سبب كان، ويحق لمزود الخدمة اخذ كافة التدابير القانونية بما فيها حظر العمليات المتعلقة في حال تبين استخدام الحساب من أي شخص مغاير عن مالك الحساب الفعلي.
   2. يتعهد القابل بأن تكون الخدمات المقدمة واستخدام المحفظة لأسباب شرعية وقانونية، وألا يرتكب أو يحاول ارتكاب بأية وسيلة كانت أكان بمعرض استخدامه للحساب أو بسببه جرماً معاقب عليها قانوناً تحت طائلة المسائلة القانونية وحظر الحساب.
   3. يلتزم القابل بالحفاظ على سمعة مزود الخدمة ويتعهد بعدم الإساءة اليها بأية وسيلة كانت ويحق لمزود الخدمة أخذ التدابير القانونية اللازمة في حال المخالفة.
   4. يمتنع القابل من استخدام العلامة التجارية المملوكة من مزود الخدمة أو اصطناع أو تقليد هذه العلامة بأي وسيلة كانت ولاي سبب كان وذلك تحت طائلة الملاحقة القانونية.
6. **قواعد السلامة**
   1. يتعهد مقدم الخدمة بتقديم خدماته وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. ويبذل مقدم الخدمة قصارى جهده لضمان أمن وسرية بيانات المستخدمين، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.
   2. يحتفظ مزود الخدمة بالحق في تعليق الوصول إلى الحساب عبر الإنترنت مؤقتا لأسباب فنية أو أمنية أو متعلقة بالصيانة دون أن تؤدي هذا الإنقطاع إلى أي مطالبة او تعويض. يتعهد مقدم الخدمة بالحد من هذا النوع من الانقطاع إلى ما هو ضروري.
   3. لا يتم تحميل مقدم الخدمة المسؤولية أمام القابل أو صاحب الحساب عن أي أخطاء أو سهو أو انقطاع أو تأخير في العمليات التي تتم عبر الموقع. كما لا يتم تحميل مقدم الخدمة المسؤولية عن سرقة أو إتلاف أو الاتصال غير المصرح به للبيانات الناتجة عن الوصول غير المصرح به إلى الموقع او الحساب في المحفظة.
   4. إذا كانت بيانات التعريف أو كلمة المرور أو أي معلومات أخرى ضرورية لتنفيذ معاملة الدفع المقدمة من قبل صاحب الحساب غير دقيقة، فلن يكون مزود الخدمة مسؤولا عن التنفيذ السيئ للخدمة.
   5. يمكن أيضا الحجز على الحساب تحفظيا، في الحالات مخالفة الشروط والتدابير اللازمة لقبول وفتح الحساب، مخالفة لوائح مكافحة غسيل الأمول أو الحالات التي ينص عليها القانون.
7. **لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**
   1. يخضع الطرفان لجميع اللوائح المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لأحكام القانون الموريتاني وخاصة القانون رقم 2019-017، الصادر بتاريخ 20 فبراير 2019، المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنصوص المطبقة له
   2. لا يجوز رفع أي دعوى أو اتخاذ أي إجراء للمسؤولية المدنية أو إصدار أي عقوبة مهنية ضد مقدم الخدمة أو مديريه أو موظفيه الذين قدموا تقارير المعاملات المشبوهة إلى السلطات المختصة بحسن نية.
8. **حسابات غير نشطة**
   1. عندما لا يتم تنفيذ أي معاملة على الحساب لمدة ستة (6) أشهر حينها يعتبر حساب الدفع غير نشط .
   2. في حالة عدم وجود استجابة أو استخدام الرصيد المضاف إلى الحساب خلال هذه الفترة، يجوز لمزود الخدمة إغلاق الحساب والاحتفاظ به لغرض وحيد هو تحويل المبالغ المستحقة للحساب الذي أشار إليه صاحب الحساب.
   3. في حالة الوفاة، لا يمكن تعويض الرصيد إلا لورثة صاحب الحساب. ولن يكون الحساب قادرا على السماح بتنفيذ معاملات الدفع.
9. **وفاة صاحب الحساب**
   1. تؤدي وفاة القابل إلى إنهاء العقد الإطاري، بمجرد إبلاغ مقدم الخدمة بذلك. تعتبر المعاملات التي تحدث بعد الوفاة غير مصرح بها، ما لم يتفق عليها جميع الورثة أو القاضي المسؤول عن التركة.
   2. يظل حساب الدفع مفتوحا للوقت اللازم لتسوية التركة ويضمن مزود الخدمة تسوية الرصيد بموافقة الورثة أو القاضي المسؤول عن التركة.
10. **مدة العقد وإنهائه**
    1. تم إبرام هذا العقد الإطاري لمدة غير محددة. ويدخل حيز التنفيذ بمجرد قبوله من قبل القابل.
    2. يجوز لأي طرف في أي وقت وبإشعار مدته ثلاثين (30) يوما، إنهاء هذا العقد.
11. **تعديل العقد**
    1. يحتفظ مزود الخدمة بالحق في تعديل العقد الإطاري في أي وقت.
    2. يتم توفير أي تعديل مقترح على العقد الإطاري على موقع مزود الخدمة.
12. **استقلالية الشروط التعاقدية**
    1. إذا تم اعتبار أي شرط من هذه الشروط باطلا، فسيتم اعتباره غير ملزم للأطراف، ولا يسري هذا البطلان على باقي الشروط الأخرى.
13. **الملكية الفكرية**
    1. يحتفظ مزود الخدمة بالملكية الفكرية الكاملة المرتبطة بمحفظة الدفع أموالي وخدماتها المقدمة لصاحب الحساب وأية علامات تجارية وحقوق مصنف و ملكية فكرية بالإجمال تابعه له.
14. **تحديد اللغة والقانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي**
    1. تم تحرير هذه الشروط العامة باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.
    2. اللغة العربية (حسب النسخ) هي اللغة التي يختارها الأطراف ويستخدمونها في علاقاتهم التعاقدية.
    3. تخضع هذه الشروط العامة للقانون الموريتاني، وعند الاختلاف في تفسيرها يعتمد النص العربي.
    4. يخضع أي نزاع بين الأطراف بموجب هذا الاتفاق الإطاري للاختصاص القضائي للمحاكم الموريتانية المختصة في نواكشوط.